سكانها وأراضيها؛ وان اسرائيل ليس لها اية نوايا اقليمية في لبنان؛ لكنها ستجلي الجيش الاسرائيلي عن لبنان، فقط بشرط تأمين سلامة الجليل...».

وأشارت «هآرتس» الى ان البند الثالث أعلاه قد حل محل البند الذي ظهر في انتخابات العام ١٩٨١، على الشكل التالي: «ستواصل الحكومة اتباع الوسائل اللازمة كافة لمنع حرب جديدة. ويذكر الجميع، ان تجمّع العمل ـ مبام، زعم، قبل اربع سنوات (انتخابات العام ١٩٧٧)، انه اذا شكل الليكود الحكومة، فستنشب حرب، على الفور. لقد أثبت الواقع، ونشاطات الحكومة، ان ذلك كان دعاية مغرضة؛ فالحكومة منعت الحرب، وجلبت معاهدة السلام الأولى بين اسرائيل وكبرى الدول المجاورة».

وشكّلت انتخابات الكنيست الثاني عشر، العام ١٩٨٨، العلامة الأبرز على ميل المجتمع الاسرائيلي، أكثر فأكثر، نحو اليمين، وجنوحه المتنامي نحو العنف والتطرف؛ كما انها كرّست، مرة اخرى، «معادلة القوة» بين التكتلين الكبيرين؛ اذ حصل الليكود على ٤٠ مقعداً، مقابل ٣٩ مقعداً لحزب «العمل»، واظهرت، بالمقابل، تزايد قوة الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة، وأتاحت الفرصة لتخلّص الليكود من «حكومة الرأسين»، بالاعتماد على حلفائه في تلك الأحزاب. واذا كانت الضغوط الخارجية ـ الأميركية منها بشكل خاص ـ أجبرت الليكود على الرضوخ، في نهاية المطاف، وقبول المشاركة مع حزب «العمل» في تشكيل حكومة موسّعة، فانه نجح في التخلص من الارتهان لـ «برنامج التناوب» والقيود التي فرضها العام ١٩٨٤.

وعلى الرغم من الحقائق الجديدة التي فرضتها الانتفاضة، والمتغيرات على الساحة الدولية، فقد خاض الليكود هذه الدورة تحت شعار «السلام من خلال القوة... وليكود، وحده، القادر على ذلك». وطرح برنامجاً انتخابياً لا يختلف، في جوهره، عن برامجه السابقة، والتي لا تتناقض، بدورها، مع روح البرنامج السياسي ـ العقائدي لحركة «حيروت»، العمود الفقري لهذا التكتل. وممّا جاء في ذلك البرنامج[٢٢]:

١ ـ تشديد العقوبات في المناطق المحتلة، واستخدام المزيد من القوة لقمع الانتفاضة.

٢ ـ اقامة المستوطنات، وتوسيعها، في المناطق المحتلة.

٣ ـ لدولة اسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وغزة، وهي سوف تطالب بذلك، وتعمل من أجل تحقيق «حقها» هذا.

٤ ـ لا يمكن تقسيم الأراضي في «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية)؛ وان الدولة الفلسطينية لن تقوم بأية شروط كانت.

٥ ـ الحل الأكثر ملاءمة هو اجراء مفاوضات بين اسرائيل وبين سكان المناطق (الضفة والقطاع)، للتوصّل الى تسويات سلمية، تؤدي الى الحكم الذاتي.

٦ ـ رفض الاشتراك في المؤتمر الدولي، لأن اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، بهدف التوقيع على اتفاقية سلام.

وقد اعتبر الليكود، في برنامجه السياسي هذا، ان الزعيمين، المصري والأردني، غير قادرين على التحدث باسم سكان المناطق المحتلة. ولذلك يجب «اجراء المفاوضات مع السكان في المناطق [المحتلة] حول الحكم الذاتي، وليس مع الأردن، أو مصر». وفي ما يتعلق بالدولة الفلسطينية، رأى اسحق